# محليات

## تحت غطاء التسول نساء يقتحمن بيوتاً ويسرقن المصاغ بدرعا

درعا – الوطن

ظاهرة التسول إلى اتساع في درعا، ولم تعد تقتصر على الأماكن العامة في الطرقات والحدائق وأمام المساجد وعند الأماكن التي فيها تجمعات كثيفة للناس مثل مقار توزيع المعونات الإغاثية، بل تعدتها إلى أماكن أخرى ولاسيما دخول الدوائر الرسمية وقرع أبواب المنازل، والمشكلة ليست في حال كان الدافع وراء التسول هو العوز أي إن المتسول حقيقي، لكنها في حال كانت هناك دوافع مغايرة أي إن المتسول وهمي له غايات أخرى، وفي الحالة الأولى أي بدافع العوز فلا مبرر للمتسول أن يستمر بتسوله إذ إن الجمعيات الخيرية والهلال الأحمر وغيرها من الجهات تقدم معونات لجميع الناس تشمل المواد الغذائية والألبسة حتى إن الجمعيات الخيرية تقدم معونات مالية ومنها ما هو دوري لمحتاجيها الفعليين، أما في الحالة الثانية وهي الأخطر فإن المتسول الوهمي اتخذ هذا التصرف كمهنة لجمع المال، وقد أبدى العديد من ربات المنازل خوفهن من الذين يدقون أبواب منازلهن في غياب الزوج طلباً للمال أو المواد الغذائية أو الألبسة، حيث إن بعض النسوة المتسولات (وهميات) يتحركن ضمن مجموعة وقد يدخلن المنزل بالإكراه ويقمن بخداع صاحبة المنزل والقيام بسرقة مصاغ أو مال أو غير ذلك، كما يمكن ضمن الظروف الراهنة أن يكون دخول بعض الدوائر أو المنازل لأغراض أخرى كاستطلاع بعض المعلومات أو ما شابه عن العمل أو الأشخاص، ووفقاً لبعض الاختصاصيين الاجتماعيين يجب ضبط المتسولين والنظر بجدية بدوافعهم الحقيقية واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالهم، منعاً لحدوث مخاطر على أفراد المجتمع أو المصلحة العامة، وبشأن مكافحة ظاهرة التسول اتضح من مصادر مديرية الشؤون الاجتماعية أن العمل بمكافحة التسول متوقف حالياً، على حين كان قبل بداية الأزمة يتم ضمن مدينة درعا بالتعاون مع مخفر شرطة السرايا بإحالة المتسولين المقبوض عليهم إلى القضاء المختص أصولاً ليصار إلى محاكمتهم. وذلك عبر جولات مكافحة تتم على مدار يومين بالأسبوع يلاحق خلالها المتسولون ضمن شوارع المدينة بغية القضاء على هذه الظاهرة اللا اجتماعية والتي تسيء إلى الوجه الحضاري للمحافظة.

وإزاء ما تقدم نحن أمام ظاهرة تحمل أوجهاً متعددة ودوافع مختلفة وخاصة في الظرف الحالي ومنها ما هو خطر على المجتمع والمصلحة العامة، واستمرار إهمالها غير محمود النتائج، ما يستدعي من الجهات المعنية التنبه إليها وإعادة تفعيل آليات ضبطها وقمعها.

### الصيادلة تحذر من فقدان أدوية وطنية والحكومة تتجهز لاتخاذ إجراءات بحق المعامل الخاصة

# الحسن لـ«الوطن»: استقبلنا شكاوى حول نقص في أدوية الأطفال

محمد منار حميجو

حذر نقيب صيادلة سورية محمود الحسن من فقدان عدد كبير من الزمر الدوائية في حال لم تلتزم المعامل الدوائية الخاصة في طرح الأدوية التي تعهدت بتصنيعها كاشفا أن النقابة تلقت عدداً من الشكاوى حول نقص عدد من المضادات الحيوية للأطفال وخاصة الشرابات.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف الحسن أن النقابة أرسلت إلى رئاسة الحكومة أصناف الدواء التي تعاني من نقص كبير ومهددة بأن تنفد وذلك بناء على طلب الحكومة بعدما استشعرت الأخيرة خطورة الموقف.

ولفت الحسن إلى أن المعامل الخاصة اتفقت مع وزارة الصحة على أن تنتج الأدوية الوطنية المفقودة في السوق مقابل دعم الوزارة لها للمواد الأولية على أن تطرح المعامل الأدوية المنتجة خلال شهرين من تاريخ الاتفاق إلا أنها لم تلتزم حتى اللحظة بهذا الاتفاق مؤكداً أن الحكومة من المتوقع أن تتخذ إجراءات لإلزام المعامل بالاتفاق.

وأكد الحسن أن النقابة تتابع الموضوع بشكل كبير حتى لا تتفاقم المشكلة وخاصة أن الدواء هو من الحاجات الضرورية التي يحتاجها المواطن ولذلك فإن نقص الدواء يشكل مشكلة كبيرة مشيراً إلى أن ذلك يدفع بالحكومة إلى الاستيراد ودفع مبالغ كبيرة وبالتالي يشكل عبئاً كبيراً على خزانتها.

ورأى الحسن أن الدواء الوطني من حيث الجودة ما زال محافظاً على نوعيته الممتازة ولاسيما أن هناك رقابة كبيرة على طبخات الدواء سواء من النقابة أم من وزارة الصحة معتبرا أن نقص الأدوية لا يؤثر على الجودة وإنما يؤثر بشكل كبير على إيجاد البديل وهنا ستضطر الحكومة إلى الدواء الأجنبي وبأسعار باهظة وقد يكون أقل جودة من الدواء الوطني.

وشدد الحسن على ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة لتدارك الموقف ولاسيما أن الحكومة رفعت من سعر الدواء ٥٠ بالمئة على أن تنتج المعامل الدواء الوطني رغم الانتقادات حول رفع سعره موضحاً أن رفع سعره جاء بناء على المصلحة العامة وذلك بأن يتم تأمين الدواء محليا ولو ارتفع سعره قليلا أفضل بأن يستورد من خارج سورية وبسعر كبير وبالتالي يباع للمواطن بأضعاف سعر الدواء المحلي مضيفاً إن الدواء الوطني أفضل من الدواء الأجنبي وبشهادة الكثير من الدول المتطورة في هذه الصناعة.

ورفعت الحكومة في العام الماضي سعر الدواء ٥٠ بالمئة على أن تؤمن المعامل الخاصة جميع أنواع الأدوية الوطنية التي يوجد فيها نقص كبير على أن تطرح الأخيرة أول طبخة في السوق خلال شهرين من تاريخ الاتفاق.

ونفى الحسن ما أثير من شائعات حول بيع بعض الصيدليات لعلب أدوية لا يوجد فيها دواء مثل الكبسولات معتبراً أن هذا الأمر لا يقبله العقل طالبا في الوقت ذاته ذكر أسماء الصيدليات لمحاسبتها بشكل سريع وفوري لأن هذه تعتبر وسيلة غش ولا يمكن القبول بها مشدداً على أن النقابة ستتخذ جميع الإجراءات بحق كل من يفعل ذلك.

> إرسال قوائم بأنواع الأدوية المهددة بالفقدان إلى الحكومة

وقال الحسن: إن آليات التعبئة في المعامل ترفض أي عبوة لم تكتمل تعبئتها تفاديا لوقوع مثل هذه الحوادث معتبراً أن مسألة الدواء خطيرة ولا يمكن التلاعب بها بأي حال من الأحوال والمخالف يعاقب بأشد العقوبات وفق النظام الداخلي للنقابة حتى إنها تصل إلى الشطب من قيودها بشكل كامل.

# ١,٢ مليار لمحطة تحويل كهربائية في أم الزيتون

السويداء - عبيرصيموعة

أشار مدير المنطقة الصناعية والحرفية في أم الزيتون المهندس علاء أبو عمار إلى أنه جرى تسوية موقع محطة التحويل الكهربائية في المنطقة الصناعية على مساحة سبع دونمات والبالغة كلفتها التقديرية ملياراً و٢٠٠ مليون ليرة كما جرى إحداث منطقة حرة بمساحة ٢٠٠دونم وأمانة جمركية على مساحة ٦٠ دونماً وإنجاز الدراسات التفصيلية الخاصة بشبكة الصرف الصحي ومحطة المعالجة في المنطقة والعمل على تصديقها تمهيداً للبدء بالتنفيذ بها وبشبكة المياه خلال العام الجاري.

لافتاً إلى أن عدد المكتتبين المخصصين بمقاسم في المنطقة وصل إلى ٢٠٨ مخصصين وبلغ مجموع المبالغ المدفوعة منهم خلال عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ لقاء رسوم اكتتاب وتأمين مع ثلث قيمة المقاسم المخصصين بها نحو ٢٢٤ مليون ليرة مشيراً إلى أنه تم الانتهاء من إعداد الوثائق اللازمة للبدء بتسليم ١٩٧ مكتتباً المقاسم المخصصة لهم في المنطقة فور إنجاز أعمال تسوية الطرق وأراضي المقاسم.

وكشف أبو عمار أن إجمالي الإنفاق على مشروعات البنية التحتية في المنطقة منذ بدء العمل وحتى تاريخه بلغ أكثر من ١٨٧ مليون ليرة بينها ١٦٦ مليون ليرة العام الماضي و٢١مليون ليرة عام ٢٠١٤ إضافة إلى أن الإنفاق شمل مشاريع شق وتسوية عدد من الطرق الرئيسية والفرعية داخل القطاعات (١-٣-٤-٥) المفتتحة ضمن المنطقة وإنجاز المخططات والدراسة اللازمة لبناء مقر مبنى إدارة المنطقة والمباشرة بأعمال الكهرباء وتجهيز قواعد الدارة المزدوجة ( توتر منخفض) لتغذية المنطقة الصناعية والحرفية من محطة كهرباء مدينة شهبا وتجهيز /٤/ مراكز تحويل للتيار الكهربائي في كل قطاع من القطاعات المفتتحة بالإضافة للانتهاء من حفر وتجريب بئرين لمياه الشرب بعمق نحو ٥٠٠ متر وبناء خزاني مياه عالية سعة ٦٠ م٣ في القطاعات ذاتها وتبلغ مساحة المنطقة الصناعية والحرفية في أم الزيتون ٧٢٣ هكتاراً وعدد المقاسم فيها يبلغ ٤٠٩ مقاسم والكلفة التقديرية لتنفيذ المرحلة الأولى منها تبلغ نحو مليار و١٥٥ مليون ليرة علماً أن الموازنة التقديرية للمنطقة للعام الماضي بلغت نحو ٤٣٥ مليون ليرة.

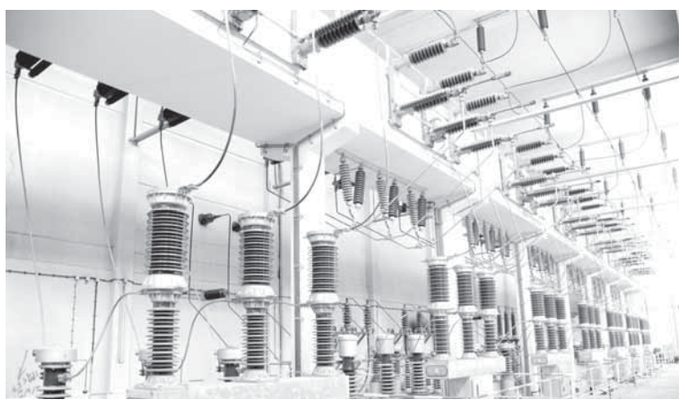

### ..وتأمين أدوية العلاج البيولوجي لمشفى السويداء

## كل مريض يكلف الدولة ٣ ملايين في مركز العلاج البيولوجي

السويداء- الوطن

بعد طول انتظار لأدوية مركز العلاج البيولوجي في السويداء وصل أخيراً العقار المنتظر حيث استطاع مركز العلاج الكائن في المشفى الوطني تقديم العقار لـ١٣٠ مريضاً استفادوا منه رغم الحصار المفروض على البلاد إلا أن الدولة استطاعت تقديمه لمرضاها، علما أن تكلفة الأمبولة الواحدة ٢٥٠ ألف ل.س حيث يحتاج المريض إلى عقار كل شهر ولمدة سنة كاملة على أقل تقدير أي تصل تكلفة علاج كل مريض إلى ٣ ملايين ل. س، ويؤكد الدكتور المشرف على قسم العلاج البيولوجي في المشفى الوطني جمال الولي أن هذا العقار أغلى وأرقى وأجدى علاج على مستوى العالم حيث استفاد منه مجموعة كبيرة من المرضى الذين يعانون من أمراض المفاصل من منشأ مناعي أهمها الداء الرثوي (التهاب مفاصل عديد)، ونظرا لتجاوب وزارة الصحة وبالتعاون مع مديرية صحة السويداء حال العقار الدوائي من دون وصول المرضى إلى حالة العجز المطلق، وأكد الولي أن النتائج كانت مذهلة وأدت إلى تحسن وضع المرضى من أول جرعة سريريا ومخبريا، لافتا إلى أنه جرى تدريب العناصر على كيفية إعطاء هذا العقار نظرا لخصوصيته ودقته حيث شكل عناصر المركز مع الأطباء المشرفين على العلاج فريقاً متكاملاً.

وأشار الولي إلى أنه رغم تقديم العلاج على أعلى مستوى لخدمة المريض إلا أن قسم العلاج البيولوجي لا يتعدى غرفة واحدة في قسم الغدد الكائن في المشفى الوطني، الأمر الذي جعل ضيق المكان العقبة الوحيدة أمام العمل وخاصة أنه يستقبل يوميا كحد أدنى ٢٠ مريضا طبعا عدا المرافقين، مؤكداً ضرورة وجود رؤية ودراسة لواقع مركز العلاج البيولوجي ومطالبا بفتح مركز متطور للعلاج يتناسب مع أهميته فضلا عن أهمية نوع الدواء المقدم للمرضى.

# جمعية حماية المستهلك: كان الله في عون المستهلك!!

محمود الصالح

يوماً بعد آخر يزداد انفلات الأسواق من ناحيتي الأسعار والجودة وبشكل خاص في مدينة دمشق وكأن مديرية حماية المستهلك في إجازة حيث لم نعد نجد من يردع هؤلاء الباعة سواء التجار منهم أم أصحاب المحال الصغيرة ويبدو أن مديرية حماية المستهلك وبعد أن أصبحت تمتلك صلاحية وضع الأسعار المحلية لمعظم المواد الاستهلاكية أرادت أن تريح نفسها فأخذت تحدد الأسعار بأكثر مما هي موجودة في الأسواق حتى تتجنب «نق المواطنين» بوجود مخالفات ولتقول ها هم الباعة يبيعون بأقل من التسعيرة.

«الوطن» قامت بجولة على بعض أسواق دمشق لتلمس معاناة المواطن الذي بات لا يفكر إلا بقوت يومه فقط ووجدنا ارتفاعاً غير طبيعي في أسعار أغلب السلع ولا تجد في فم الباعة إلا كلمة واحدة ارتفاع الدولار وارتفاع النقل وهذه الثنائية أصبحت شماعة يعلق عليها الجميع مسوغات ارتفاع الأسعار وقد أصيب عناصر حماية المستهلك بهذه العدوى فبدل أن يأخذوا جانب المواطن تجدهم يسوغون زيادة الأسعار. وهذه القضية بحد ذاتها مصيبة. حاولنا رصد آراء الناس في الأسواق ونقلنا ما يلي:

مصطفى المحمد قال: أنتم في الصحافة تعرفون أكثر منا أن أي كلام لنا من دون فائدة لذلك «ليش عم تعبوا حالكم وتسألوا».

سمية قالت: أخي أنا أشتري من باب سريجة الخضرة والمواد الغذائية ونفسها في حارتنا في ركن الدين ولكن هناك فرق ٢٥٪ أقل في باب سريجة ولكن حتى هذه الأسعار هنا ارتفعت مؤخراً.

أبو عمار قال: هناك مواد يجب أن تكون أسعارها ثابتة مثل الكعك والصمون والمعجنات ما هو مسوغ ارتفاع أسعارها كل يوم؟

غفران قالت: أسعار الخضار تختلف بين منطقة والثانية والكل يتسوق من سوق الهال ما تفسير ذلك عند التموين؟ وهل هناك أحد يبيع بخسارة؟

أم جمعة قالت: يا ابني خليها على الله التجار ما عادوا قدروا وضعنا، أنا أرملة آخذ تقاعد زوجي المتوفى ولا يكفيني الراتب عشرة أيام.

وخلال جولتنا وجدنا اختلافاً كبيراً في الأسعار وعدم إعلان عن الأسعار في أغلب المناطق وهناك أسواق طلبنا من تموين دمشق زيارتها منذ فترة لكن يبدو أن لديهم مهام أخرى أكثر ضرورة من متابعة الأسعار.

في الشيخ سعد تباع مياه معدنية ١٠ لترات بسعر ٣٥٠ ليرة وفي المزة فيلات ٥٥٠ ليرة سورية وفي المزة ٨٦ (٥٠٠) ليرة سورية والأهم من ذلك أن موضوع عدم وضع تسعيرة لحليب الأطفال ما زالت من دون حل.

التموين يضع المسؤولية على الصحة والصيادلة وهم يقولون إن وضع الأسعار للمواد المستوردة هي من اختصاص وزارة التموين والمواطن ضائع بين هذه الجهات العامة.

رئيس جمعية حماية المستهلك عدنان دخاخني قال: كان الله في عون المستهلك فهو الوحيد الذي يدفع الثمن ونحن نقف عاجزين عن فعل أي شيء لحماية المستهلك لأن الدخل يتآكل بسبب الارتفاع الكبير في الأسعار ومؤسسات التدخل الإيجابي والجمعيات لم تعد قادرة على تحقيق التوازن في الأسعار ونحن نشارك في وضع الأسعار الذي يتم من خلال التكاليف ويضاف إليها هامش ربح. ولكن الباعة لا يتقيدون بهذه الأسعار لأن العقوبات غير رادعة.

وطالب دخاخني المواطنين بدور في نقل الشكوى لأن مدير تموين دمشق قال والكلام لدخاخني: إن عدد الشكاوى التموينية في دمشق ٤/٣ شكوى في اليوم. ونحن نتابع مع التموين هذه الشكاوى وهناك استجابة من التموين لذلك نريد من الإخوة المواطنين عدم السكوت عن حقهم في تقديم الشكاوى للتموين في حال تعرضهم لأي غبن.

أخيراً نؤكد أن قضية الأسعار والأسواق باتت بحاجة إلى حل جذري وخطة طوارئ كما هي الكهرباء والمياه. فهل يفعلها وزير التموين؟

### اتصالات درعا ٢٨ خارج الخدمة و١١ فقط بالخدمة

# ٢٣٦ مليون ل.س دفعها الحوارنة أجوراً لمعاملاتهم

درعا- الوطن

لم يتبق من المراكز الهاتفية في محافظة درعا ضمن الخدمة إلا القليل بسبب التعديات الكبيرة التي لحقت بها دماراً وتخريباً وسرقة، وأوضحت مصادر فرع اتصالات درعا أن المراكز الداخلة في الخدمة الفعلية لا تتعدى ١١ مركزاً تتوزع في درعا المحطة والصنمين وغباغب ومحجة وخبب وعالقين وجباب وإزرع وكريم الشمالي وبلي والمسمية، على حين توقف ٢٨ مركزاً عن الخدمة بسبب قطع خطوط الربط الضوئي (البصري) التي نربطها فيما بينها ومع الخارج، ما أدى إلى قطع الاتصالات الخارجية والقطرية والدولية عنها وبقي بعضها يعمل كمقسم محلي داخلي فقط، وهذه المراكز يمكن إعادتها إلى الخدمة مجدداً عندما تسمح الظروف بوصول ورش الفرع إلى مواقع القطع بالكوابل الضوئية المغذية لتلك المراكز وإصلاحها، بينما خرج ٩ مراكز من الخدمة كلياً بسبب الدمار والتخريب الذي لحق بأبنيتها ومقاسمها الإلكترونية والتجهيزات الفنية الأخرى فيها ووحدات النفاذ الضوئي ببعضها وبالقرى والبلدات المخدمة هاتفياً بوساطة تلك الوحدات، وهذه المراكز لا يمكن في الظروف الحالية إعادة الاتصالات لأغلبها بسبب طبيعة الأضرار اللاحقة بها والتي تحتاج لمقاسم الكترونية جديدة أو لأجزاء منها وملحقاتها التي لا يمكن توفيرها في المدى المنظور لاحتياجها لعقود دولية وتمويل كبير، وضمن المعطيات السابقة يعمل فرع اتصالات درعا بكل طاقاته للحفاظ على استمرارية خدمات الاتصالات في المراكز العاملة، وعلى سبيل المثال عندما خرج مقسم سيمنس العائد لمركز هاتف درعا المحطة من الخدمة نتيجة استهدافه من المجموعات المسلحة وسعته ١٦ ألف خط فقد تم تحويل عدد كبير من خطوط المشتركين منه إلى مقسم أريكسون، وجرى إصلاح قسم من تجهيزات الإنترنت المتضررة للسبب نفسه وتأمين تجهيزات أخرى بديلة مركزياً لإعادة خدمة الإنترنت للمشتركين المتضررة خطوطهم حيث جرى استبدال حوالى ١٤٠٠ بوابة بدل البوابة التي تعطلت، مع العلم أن المركز بحاجة إلى تجهيزات إضافية لتأمين الطلب المتزايد على البوابات، وكذلك المراكز الأخرى قيد الخدمة الفعلية فهي بحاجة إلى تخصيصها بسعات إضافية من خطوط الإنترنت لتغطية الطلب على بواباتها، وحسب مصادر الفرع فقد شهد العام ٢٠١٥ تركيب ٦ آلاف بوابة إنترنت، وتركيب ١٥٠٠ خط هاتف جديد، وبلغت قيمة التحصيلات مقابل خدمات الاتصالات المقدمة ٢٣٦,٤٣٢ مليون ل.س، وحالياً الفرع قيد تركيب بوابات إنترنت لمشتركين جدد بعدد ١٢٨٠ بوابة والأولوية للبوابات المعطلة والتركيب حسب تاريخ التسجيل.

تجدر الإشارة إلى أنه من أهم الصعوبات التي تواجه العمل خروج آليات ومستودعات الفرع من الخدمة ما يصعب عملية تأمين الروافع والحفارات والمواد الفنية وغيرها من المعدات الفنية للإصلاح والترميم والصيانة للشبكات الهاتفية الأرضية والهوائية وخطوط الربط الضوئي والنحاسي.

## ٣,٥ مليارات ليرة تعويضات للمتضررين في حماة

حماة - محمد أحمد خبازي

بلغت قيمة تعويضات الأضرار بفعل الإرهاب، التي صرفتها محافظة حماة للمواطنين المتضررين خلال العام الماضي ٣,٥ مليارات ليرة سورية.

وأكد مقرر لجنة الإعمار وتعويض الأضرار في الأمانة العامة لمحافظة حماة حسين خير بك، أن قيمة التعويضات الممنوحة خلال العام الماضي بلغت ٣,٥٥٩ مليارات ليرة، وهي الأعلى مقارنة بأعوام ٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤، وذلك لاعتماد اللجنة هيكلية شاملة أكثر سرعة ودقة في دراسة أضابير المتضررين.

وقال: إن إجمالي عدد طلبات الأضرار التي أحالتها اللجنة لوزارة الإدارة المحلية منذ بدء التعويض في عام ٢٠١٢ حتى الآن بلغ ٢٣٥٤٠ طلبا، تم الكشف عليها من قبل اللجان الفنية المتخصصة.

ويتم رفد حساب اللجنة بالتمويل المالي اللازم من قبل وزارة الإدارة المحلية بشكل مستمر، بما يضمن عدم حصول أي انقطاع في عملية صرف التعويض للمواطنين المستحقين وفقا للتعليمات الناظمة للتعويض، حيث ينحصر صرف التعويضات للمواطنين في المناطق الآمنة والتي سمح للأهالي بالعودة إليها للبدء في إعمارها.

ومع قيمة تعويضات العام الماضي تصبح القيمة الإجمالية للتعويضات منذ عام ٢٠١٢ حتى اليوم ٤ و٩٠٨ ملايين ليرة وزعت لـ٩٣٧١ متضرراً.